قواعد التفسير عند الإمام عبد الحميد ابن باديس

أ. مراد بلخير
جامعة تلمسان

الملخص

يدرس هذا البحث قواعد التفسير عند عَلَم من أعلام التفسير بالجزائر، وهو الإمام ابن باديس، حيث أورد في تفسيره المجموعِ من المقالات التي تصدرت مجلة "الشهاب" عددا من القواعد المتعلقة بفهم النص القرآني والتعامل معه وظفها في تفسيره.

وبَيَّنَ البحث أن من العناصر المميزة لتفسير ابن باديس اعتماده على التقعيد النظري للتفسير قبل الشروع في التفسير التطبيقي على وزان تلك القواعد.

كما أنه يميل إلى الاختصار في إيراد القاعدة، مع الإحالة على موارد العظة والتدبر من الآيات المفسرة بتلك القواعد.

Summary :

This search studies the basis of commentary to one of the well known commentators of the Quran in ALGERIA, who is "IBN BADIS".

In his commentary, gathered from articles published in "ASHIHAB" magazine, IBN BADIS had mentioned some of the rules relative to language and principles of jurisprudence.

IBN BADIS commentary is distinguished by the establishment of brief theoretical basis which are then applied in the commentary .

Moreover it refers us to the sources of exhortation and deep reflection in the verses commented in the light of these basis.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الوقوف على فهم كلام الله تعالى يتطلب أصولا وقواعد تضبط من التزم بها بالفهم الصحيح، وتوجهه للطريق الأمثل لتدبر معاني الكتاب الحكيم، وقد درج العلماء الراسخون منذ القديم على العناية بهذا الجانب من علوم القرآن في مؤلفاتهم؛ فنجدهم ينبهون على كليات وضوابط في التفسير يفتحون بها أفق الفهم السليم للمتلقي.

وقد اهتم ابن باديس بتفسير القرآن الكريم تفسيرا عمليا يربط الناس بكتاب ربهم، ويُسقط الآيات على واقع أمته؛ لإيجاد الحلول وإضاءة النهج القويم الذي ينبغي أن يسلكه المسلم، وهذا ما يلمسه القارئ لتفسيره.

وهناك جانب آخر يظهر من هذا التفسير، وهو تنبيه الشيخ على قواعد في التفسير يراها ضرورية لفهم الخطاب القرآني وكيفية التعامل معه، لكنها لم تلق العناية الكافية من الدارسين في استقصائها وإبرازها. وفي هذا البحث تجلية لقواعد في فهم الخطاب القرآني جمعتُها من تفسير العلامة عبد الحميد ابن باديس—رحمه الله- الموسوم: "مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير"، فكان عنوان البحث:

قواعد التفسير عند الإمام عبد الحميد ابن باديس.

وقواعد التفسير لم تكن غرضا مقصودا بالتأليف له؛ فمن خلال جمعها من ثنايا تفسيره ما هو التوجه الذي يمكن أن نكشف عنه فيما يخص التقعيد لعلم التفسير، وما مدى حضور النظرة التأصيلة في نسق صياغة القاعدة وبناء التفسير عليها؟

وهو ما يستشرف هذا البحثُ التنقيبَ عنه في تفسير ابن باديس، وذلك تحقيقا لما يلي من الأهداف:

- الكشف عن القواعد التي نبه عليها ابن باديس في تفسيره.
- بيان كيفية توظيف قواعد التفسير في استنباط المعاني.

منهج البحث:

سيتم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تتبع القواعد المتعلقة بالتفسير، والتي وظفها ابن باديس في تفسيره. مع الحرص على إبراز جوانب التجديد في استنباط المعاني من تلك القواعد، وما تؤديه من ضبط للمعاني وصولا للفهم السليم. وصياغة القاعدة ستكون من كلام ابن باديس ابتداء، أو مما يدل عليه كلامه.

وتتميما للفائدة حول هذا الموضوع؛ فقد قمت بالاستعانة بما رأيته خادما لأصل الكلام، من كتب التفسير، وكتب علوم القرآن، واللغة. مع الالتزام بنسبة الأقوال لأصحابها، والاقتباسات لمحالها، والإشارة إلى مواضع الآي من السور وأرقامها، وتخريج الأحاديث النبوية من مظانها.

خطة البحث :

وسيتم توزيع البحث على وفق الخطة التالية:

مقدمة: تتضمن أهمية البحث، وإشكاليتَه المطروحة، والأهداف المرجوة من وراء البحث فيه، والدراسات السابقة للموضوع، والمنهج المتبع في الدراسة.

تمهيد: يتضمن أهمية دراسة قواعد التفسير من خلال كتب التفسير.

المبحث الأول: ابن باديس وقواعد التفسير.

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بابن باديس وتفسيره.

المطلب الثاني: مفهوم قواعد التفسير.

المبحث الثاني: قواعد التفسير في كتاب مجالس التذكير.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قواعد التفسير المتعلقة بالنقل.

المطلب الثاني: قواعد التفسير المتعلقة باللغة.

خاتمة: تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

تمهيد:

تُعَبِّرُ القاعدة التفسيرية عن منهج منضبط في استنباط المعاني، وهي تُمَكِّنُ المطلعَ على التفسير من استبيان نهج واضح في ذلك؛ مما يؤدي إلى طرد فوضى الاستدلال والاستنباط في آي القرآن الكريم.

ودراسة قواعد التفسير لا تتم إلا بالمزاوجة بين الجانبين: النظري والتطبيقي، فيتشكل الجانب النظري من توظيف العلوم المعِينة على فهم القرآن الكريم، والمتعلقة بالدرس التفسيري، إما تأسيسا له كعلم القراءات، ومعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، وإما وسيلة لازمة لتناول التفسير، وأداة مساعدة على تحليل الخطاب القرآني، وتكون منسجمة مع موضوعات الوحي وقضاياه، تُوقِعُ مَن تجاهلَها في الخطأ في التفسير، كقواعد علوم اللغة، وأصول الفقه، ونكون هنا أمام ارتباط وثيق بين القاعدة في التفسير، وقواعد العلوم الأخرى: لغوية كانت أو عقدية، أو أصولية.

ويتأسس الجانب التطبيقي من خلال كتب التفسير؛ لذا فإن ما كتبه المفسرون هو الأجدر بالدراسة والاهتمام والتحليل؛ لأن العلم أيًّا ما كان مَنْهَلُه سيضل قاصرا ما دام نظريا بحتا، وتظهر ثمرته وفائدته العلمية عند تطبيق قواعده على ميدانه المخصص له.

وفيما يلي عرضٌ لقواعد التفسير المتواجدة في تفسير ابن باديس، تُظهر لنا جليا ما سبق ذكره من أهمية المزاوجة بين جانبي التأصيل والتطبيق، لاستنباط معاني التفسير.

المبحث الأول: ابن باديس وقواعد التفسير.

لقد أثرى ابن باديس منهج التفسير المعاصر القائم على المزاوجة المنهجية بين الرواية والدراية، ثم استخلاص العبر ومعالجة الوقائع؛ فتفسيرُه عمل مترابط مع مدرسة محمد عبده[1] التفسيرية التي أبرزها محمد رشيد رضا في تفسير المنار.

المطلب الأول: التعريف بابن باديس وتفسيره.

أ – التعريف بعبد الحميد ابن باديس:

هو عبد الحميد بن محمد بن المصطفى بن مكي بن باديس، ولد في العاشر من شهر ربيع الثاني عام (1308هـ/1889م) بمدينة قسنطينة بالشرق الجزائري، من أسرة قسنطينية مشهورة بالعلم والثراء والجاه، ارتحل إلى جامع الزيتونة بتونس لطلب العلم ثم رجع إلى الجزائر ليؤسس مع محمد البشير الإبراهيمي جمعية العلماء المسلمين في: 1931م، وتوفي عام: 1940م[2].

---

[1]– الأستاذ الإمام محمد عبده بن حسن خير الله، من آل التركماني (1266هـ–1323هـ) مفتي الديار المصرية، ومن كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام، توفي بالإسكندرية ودفن في القاهرة. من مؤلفاته: رسالة التوحيد، حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية، شرح نهج البلاغة. [الزركلي خير الدين–الأعلام–دار العلم للملايين–بيروت–لبنان–ط: 15–2002م–ج:06/ص:252].

[2]– ابن باديس عبد الحميد – تفسير ابن باديس: في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير – جمع وترتيب:توفيق محمد شاهين ومحمد الصالح رمضان–دار الكتب العلمية–بيروت–ط:02–1424هـ/2003م–ص:06.

و: طالبي عمار –ابن باديس:حياته وآثاره –ج:01/ص:74،75.

وممن أخذ عنهم: الشيخُ محمد الطاهر ابن عاشور[1] الذي ساهم بشكل كبير في تطوير ملَكَته اللغوية، على الرغم من أنه اتصل به قبل عام واحد من حصوله على شهادة العالمية، ولازمه لمدة ثلاث سنوات، وكان قد درس عليه فصولا من ديوان الحماسة، وفي ذلك يقول: «وإن أنس فلا أنسى دروساً قرأتها من ديوان الحماسة على الأستاذ ابن عاشور، وكانت من أول ما قرأتُ عليه، فقد حببتْني في الأدب والتفقه في كلام العرب، وبثَّتْ فِيَّ روحاً جديداً في فهم المنظوم والمنثور، وأحيَت فيَّ الشعور بعزِّ العروبة والاعتزاز بها كما أعتزُ بالإسلام»[2].

ومن أهم شيوخه الذين تأثر بهم وبتوجيهاتهم تأثرا بالغا، الشيخ حمدان لونيسي القسنطيني نزيل المدينة المنورة ودفينُها، والشيخ محمد النخلي المدرس بجامع الزيتونة، ويذكر ابن باديس للثاني وصية نافعة استفاد منها في تكوين مَلَكة التفسير لديه، فقال: «وذلك أني كنت متبرماً بأساليب المفسرين، وإدخالهم لتأويلاتهم الجدلية واصطلاحاتهم المذهبية في كلام الله، ضيق الصدر من اختلافهم فيما لا اختلاف فيه من القرآن، وكانت على ذهني بقيةُ غشاوة من التقليد، واحترام آراء الرجال حتى في دين الله وكتاب الله، فذاكرت يوماً الشيخَ النخليَّ فيما أجده في نفسي من التبرم والقلق، فقال لي: اجعل ذهنك مصفاة لهذه الأساليب المعقدة، وهذه الأقوال المختلفة، وهذه الأراء المضطربة، يسقط الساقط ويبقى الصحيح، وتستريح .. فوالله لقد فتح بهذه الكلمة القليلة عن ذهني آفاقاً واسعة لا عهد له بها»[3]. وحقاً فقد كان

---

[1]- ابن عاشور محمد الطاهر (1296-1393هـ) ولد بتونس وتوفي بها، رئيس المفتين المالكيين بتونس وأحد كبراء علمائها، عُين شيخا للإسلام مالكيا سنة:1932م، من آثاره: التحرير والتنوير في تفسير القرآن، مقاصد الشريعة الإسلامية. [نويهض عادل- معجم المفسرين-مؤسسة نويهض الثقافية-لبنان-ط:03- 1409هـ/1988م-ج:02/ص:541،542].

[2]- طالبي عمار -ابن باديس:حياته وآثاره -ج:03/ص:75.

[3]- طالبي عمار -المرجع نفسه -ج:02/ص:140.

لهذه الوصية النافعة الأثر البالغ في نظرة ابن باديس للتفسير، فكان من مميزات تفسيره سلامةُ الأسلوب، والبعدُ عن الإكثار من إيراد الأقوال المتعددة للمفسرين في الآية الواحدة.

من مؤلفاته:

– تفسيره الموسوم بـ: "مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير".

– كتاب: "العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية" وهو من أمالي الشيخ، نشرها تلميذه محمد الصالح رمضان، ثم تلميذه محمد الحسن فضلاء.

– بالإضافة إلى مجموعة من المقالات بمجلة الشهاب وغيرها، جمعها الدكتور: عمار طالبي.

ب – **تفسير مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير:**

أيقن ابن باديس أن الخطوة الأولى لأيِّ إصلاح يجب أن تمر من خلال القرآن الكريم؛ فاشتغل منذ عودته من مصر سنة (1332هـ/1913م) بتفسير القرآن الكريم «درساً تسمعه الجماهير، فتتَعجلَ من الاهتداء به كما يتعجله المريض المنهك من الدواء، وما يتعجله المسافر العجلان من الزاد» [1]، إلى أن ختمه على هذه الشاكلة في خمسة وعشرين عاما بالجامع الأخضر بقسنطينة؛ ولم يَختم القرآنَ الكريم تفسيرا بالجزائر غيرُه منذ ختمه الإمام أبو عبد الله الشريف التلمساني[2] في المائة الثامنة[3]، وقد أقيم –

[1]– ابن باديس عبد الحميد – تفسير ابن باديس:في مجالس التذكير –ص:20، من المقدمة التي كتبها البشير الإبراهيمي.

[2]– هو: محمد بن أحمد بن علي الإدريسي الحسني، أبو عبد الله العلويني المعروف بالشريف التلمساني (710–771هـ) باحث من أعلام المالكية، انتهت إليه إمامتهم بالمغرب، له:مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول. [الزركلي – الأعلام –ج:05/ص:327].

[3]– ابن باديس عبد الحميد – تفسير ابن باديس –ص:20

بمناسبة هذا الختم- حفل بهيج في مدينة قسنطينة لمدة أسبوع وذلك في 13 ربيع الثاني (1357هـ/1938م)[1].

والتفسير المتداول بين أيدينا اليوم هو مجموع المقالات التي كان ينشرها الشيخ ابن باديس في مجلة "الشهاب"، حيث كان يحرص على تحريرها وتفريغها للمجلة بقلمه، وابتدأ هذا العمل من (شعبان 1348هـ/يناير1930م) إلى غاية آخر آية فسرها في الشهاب في (محرم 1358هـ/1939م).

وكان ما نشره منها عبارةً عن افتتاحيات لمجلة "الشهاب"، في الركن المصدَّرِ منها بعنوان ''مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، وحديث البشير النذير''، حيث كان يتناول في كل مرة تفسيرَ آية من القرآن الكريم، أو شرحَ حديث نبوي على طريقة الشيخ رشيد رضا في المنار، ابتدأ هذا العمل من (1348هـ/يناير1930م) إلى غاية آخر آية فسرها في الشهاب في (محرم 1358هـ/1939م)[2].

ثم جاء صديق الشيخ وكاتبه "أحمد بوشمال" فجمعها ونشرها في كتاب مستقل سنة (1367هـ/1948م)، غير أنه اقتصر على آيات من سورة الفرقان فقط، ثم صَدرت طبعة أخرى من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف سنة (1402هـ/1982م) بإشراف الوزير عبد الرحمن شيبان -آنذاك- اشتملت على كل المقالات المنشورة في الشهاب، وصُدِّرت بتقديم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، ثم توالت الطبعات لهذا التفسير، واشتهر بعنوان ''مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير''.

المطلب الثاني: مفهوم قواعد التفسير.

[1]- طالبي عمار - ابن باديس:حياته وآثاره -ج:02/ص:144.

[2]- طالبي عمار – المرجع نفسه-ج:03/ص:105.

قواعد التفسير مركب إضافي نحتاج لبيان جزئيه من ناحية اللغة والاصطلاح.

تعريف القاعدة: لغة: من قَعَدَ، يَقْعُدُ، قُعُودا.

- تقول: قَعَدَ عن حاجته: تأخر عنها. وقَعَدَ للأمر: اهتم له.
- وقَعَدَتِ المرأة عن الحيض: أسَنَّتْ وانقطع حيضُها فهي قَاعِدٌ[1].
- والقَاعِدُ والقَاعِدَةُ: أصل الأُسِّ. وفي التنزيل:﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة:127]، قال الزجاج: القواعد: أساطين البناء التي تعمده[2].
- و«قال أبو عبيد: قواعد السَّحاب: أصولُها المعترِضة في آفاق السماء، شُبهت بقواعد البناء. قاله في تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين سَأَلَ عن سحابةٍ: "كيف ترون قَوَاعِدَهَا وبَوَاسِقَها؟"[3].

فالقواعد: أسافلها، والبواسق: أعاليها»[4].

- ومنه «ذو القَعْدة: اسم الشهر الذي يلي شوَّالاً، وهو اسم شهر كانت العرب تَقْعد فيه، وتحج في ذي الحِجَّة. وقيل: سمي بذلك لقُعُودهم في رحالهم عن الغزو»[5].

---

[1] – الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي– ج:02/ص:510.

[2]– ابن سيده علي بن إسماعيل المرسي– المحكم والمحيط الأعظم–ج:01/ص:172.

[3]– الحديث أخرجه بصيغة أخرى:– البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين–شعب الإيمان–ت: محمد بسيوني زغلول–دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان–ط:01– 1410هـ–ج:02/ص:158–رقم:1431.

[4]– الأزهري محمد بن أحمد أبو منصور–تهذيب اللغة–تحقيق:عبد السلام هارون–الدار المصرية للتأليف والترجمة–مصر–د.ت–ج:01/ص:202.

و: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي –غريب الحديث–تحقيق:محمد عبد المعيد خان –دار الكتاب العربي–بيروت–لبنان–ط:01– 1396هـ–ج:03/ص:104.

[5]– ابن منظور محمد بن مكرم الأفريقي– لسان العرب–دار صادر – بيروت–لبنان–ط:01–د.ت– ج:03/ص:357.

يتبين من الاستعمال للغوي للقاعدة أنها تدل على معنى الثبات والرسوخ، والإحاطة، وكونها أساسا لغيرها.

وبالنسبة للتعريفات التي تناولت القاعدة بمدلولها الشرعي العام، نجد:

- القاعدة عند الجرجاني: «قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»[1].

- وعرفها التفتازاني بأنها: «حكم كلي ينطبق على جزئياته ليَتَعَرَّف أحكَامَها منه»[2].

- وتعريف الحموي: «حُكْمٌ أَكْثَرِيٌّ لَا كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى أَكْثَرِ جُزْئِيَّاتِهِ لِتُعْرَفَ أَحْكَامُهَا مِنْهُ»[3].

من خلال هذه التعريفات نستخلص أن القاعدة مشتقة من القضاء، ومن معانيه الحكم؛ فتتضمن نفس الحكم والمحكوم عليه والمحكوم به[4]، وتطلق على الحكم مجازا من إطلاق الجزء على الكل[5]، فيكون وصف القاعدة بالقضية أبلغَ في الإلماح إلى

---

[1]- الجرجاني علي بن محمد –التعريفات-ت:إبراهيم الأبياري- دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان-ط:01-1405هـ-ص:219.

- الكفوي أيوب بن موسى أبو البقاء-الكليات-مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان-ط:02-1419هـ/1998م-ص:728.

- المناوي محمد عبد الرؤوف- التوقيف على مهمات التعاريف- ت:محمد رضوان الداية -دار الفكر المعاصر-دمشق-الطبعة الأولى: 1410هـ-ص:569.

[2]- التفتازاني سعد الدين مسعود -شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه-ت:كريا عميرات-دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان-ط:01-1416هـ/ 1996م-ج:01/ص:35.

[3]- الحموي أحمد بن محمد أبو العباس-غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط:01-1405هـ/1985م-ج:01/ص:51.

[4]- وهي القضية الحملية عند المناطقة، ويعرفونها بأنها: "قول يحتمل الصدق والكذب لذاته". ينظر:-فودة سعيد-الميسر لفهم معاني السلم-دار الرازي-الأردن-ط:02-1425هـ/2004م-ص :74.

- الخبيصي عبيد الله بن فضل الله-شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق-د.ت-ص:34.

[5]- الباحسين يعقوب بن عبد الوهاب-القواعد الفقهية-ص:25.

إلى وظيفتها، كونَها وسيلة للاستنباط، خصوصا في القاعدة التفسيرية، وهي تنطبق على جزئياتها كليا أو أغلبيا.

قواعد التفسير:

عرفها خالد السبت بقوله: «الأحكام الكلية التي يُتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم ومعرفة كيفية الاستفادة منها» [1]، فهي تشكل أساسا متينا يقوم عليه بنيان التفسير، ودربا منيرا للناظر في القرآن الكريم، ومن المعلوم أنه لجمع شتات العلم لا بد من قاعدة تضبط شتات فروعه؛ فكذلك هذه القواعد بالنسبة للمفسر.

مسار التأليف في قواعد التفسير:

شهد هذا العلم التأليفَ فيه باكرا نظرا لأهميته في الدرس التفسيري، غير أنه لم يكن في البداية مستقلا بالتأليف شأن سائر العلوم؛ فكان بعض المفسرين يُصَدِّرُ تفسيرَه بمقدمة يبين فيها عن منهجه الذي يسير عليه، فيورد أصولا وكليات تشكل منطلقا لتفسيره، مثل صنيع شيخ المفسرين ابن جرير الطبري –رحمه الله– [2].

كما كانت بعض مباحثه تدرس ضمن كتب أصول الفقه وبالأخص في قسم الكتاب من الأدلة المتفق عليها، والطرف الأهم من هذا العلم هو مباحث اللغة؛ فهي أداة فهم الخطاب وتوجيه معانيه؛ لذلك كان سبب اهتمام علماء الشريعة بها هو أنهم نظروا إليها كمفتاح لفهم كتاب الله تعالى .

وظهر التأليف في قواعد التفسير بشكل مستقل متأخرا، بعد ابن جرير، ومن المحاولات في ذلك "مقدمة" ابن تيميه (728هـ) الشهيرة في أصول التفسير، ثم نجم الدين الطوفي في كتابه "الإكسير في قواعد التفسير"، وتطلع علينا جهود العلامة بدر

– الروكي محمد–نظرية التقعيد الفقهي–منشورات كلية الآداب –جامعة محمد الخامس–المغرب–1994م–ص:45.

[1]– السبت خالد– قواعد التفسير–دار ابن عفان–ط:01–1421هـ–ج:01/ص:30.

[2]– الطبري ابن جرير–جامع البيان عن تأويل آي القرآن–دار هجر–د.ت–ج:01/ص:08.

الدين الزركشي (794هـ) في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، فكتابه وإن كان في علوم القرآن إلا أنه حوى كَمًّا من القواعد والضوابط في التفسير ؛ ثم ألف جلال الدين البلقيني (824هـ) كتابه "مواقع العلوم من مواقع النجوم" متناولاً مباحث من علوم القرآن، فهو أميل إلى أن يكون في علوم القرآن منه إلى علم أصول التفسير، وبعده يؤلف الكافيجي (879هـ) كتاب "التيسير في قواعد علم التفسير" أورد فيه ما يتعلق بعلم التفسير من موضوعاته وأدواته وشروط المفسر ؛ فالكتب السابقة كانت أقرب إلى علوم القرآن منها إلى أصول التفسير .

ومن المتأخرين ألف أحمد ولي الله الدهلوي (1176هـ) "الفوز الكبير في أصول التفسير"، وعبد الرحمن السعدي (1376هـ) في كتابه "القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن"، وخالد العك في "أصول التفسير وقواعده "، وخالد السبت في كتابه"قواعد التفسير" وغيرها من الدراسات التي حاولت وضع اللبنة الأخيرة في صرح هذا العلم.

المبحث الثاني: قواعد التفسير في كتاب مجالس التذكير.

ترتكز قواعد التفسير على ثلاث ركائز أساسية، وهي الرواية واللغة والاجتهاد، ولا بد أن يرتكز الطرف الثالث على ما سبقه من النقل وموافقة لغة العرب وأساليبها، فيأخذ منهما ولا يتعدى أصولهما. وتأتي هذه القواعد ضابطة لنسق التفسير ضمن تلك الركائز.

وقد عبر عنها ابنُ باديس ضمنا لدى ذكره للتفاسير التي اعتمد عليها في تفسيره؛ فقال:

«وعُمدتنا فيما نرجع إليه من كتب الأئمة:

- **تفسير ابن جرير الطبري**: الذي يمتاز بالتفاسير النقلية السلفية، وبأسلوبه الترسلي البليغ في بيان معنى الآيات القرآنية، وبترجيحاته لأولى الأقوال عنده بالصواب.

- و**تفسير الكشاف**: الذي يمتاز بذوقه في الأسلوب القرآني، وتطبيقه فنون البلاغة على آيات الكتاب والتنظير لها بكلام العرب، واستعمالها في أفانين الكلام.

- و**تفسير أبي حيان الأندلسي**: الذي يمتاز بتحقيقاته النحوية واللغوية وتوجيهه للقراءات.

- و**تفسير الرازى**: الذي يمتاز ببحوثه في العلوم الكونية، مما يتعلق بالجماد والنبات والحيوان والإنسان، وفي العلوم الكلامية ومقالات الفرق والمناظرة في ذلك والحجاج »[1].

فهذه المصادر المذكورة قدَّم بها لتفسيره، وهي تلخص لنا منهجه في عملية التفسير؛ وبالتالي توجهنا لمعرفة القواعد التي سار عليها.

المطلب الأول: قواعد التفسير المتعلقة بالنقل.

يتشكل التفسير بالنقل والرواية من تفسير القرآن بالقرآن، وبما أثر عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، وعن الصحابة والتابعين[2]، واتِّباعُ هذه الأقسام من قِبل المفسر يمثل أحسن طرق التفسير[3].

واعتمد ابن باديس في تفسيره مسلك التقعيد على هذا المنهج، ومن القواعد البارزة فيه:

القاعدة الأولى: القرآن يُبَيِّنُ بعضُه بعضا.

يعتبر تفسير القرآن بالقرآن من أكثر القواعد الموظفة عند ابن باديس، ومن العبارات التي أشار بها إلى أهميته قولُه: «وما أكثر ما تجد **في القرآن بيان القرآن،**

---

[1]– ابن باديس عبد الحميد–تفسير مجالس التذكير– ص:41.

[2]– ينظر: العك خالد–أصول التفسير وقواعده–دار النفائس–بيروت–ط:02–1406هـ/1986م–ص:79. و:– الشاطبي–الموافقات– ج:03/ص:217،218.

[3]– ابن تيمية تقي الدين–مقدمة في أصول التفسير–ت:عدنان زرزور–ط:02– 1392هـ/1972م– ص:93.

فاجعله من بالك تهتد- إن شاء الله- إليه»[1]. ويشتمل على أنواع كثيرة من بيان المجملات، وتقييد للمطلقات، وتخصيص للعمومات، وبسط للمختصرات.

ومن أنواع تفسير القرآن بالقرآن في تفسير ابن باديس:

أ-بيان المجمل: وهو ما سماه ابن باديس بـ"بيان القرآن بالقرآن"، من أمثلته في تفسير قوله تعالى عن عباد الرحمان: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان:75]، وضع ابن باديس عنوانا يشير للقاعدة، ثم شرح مضمونها، فقال:

«بيان القرآن للقرآن:

في هذه الآية إنهم يلقون تحية وسلاما، وقد بَيَّن من يتلقاهم بذلك في قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [النحل:97]. فالملائكة هم الذين يتلقونهم بالسلام والدعاء لهم بالطيب، وهو مما يدخل في التحية؛ لأن من طيبهم طيب حياتهم»[2].

مثال آخر:

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء:105]. قال في بيان المقصود من العباد الصالحين: «وقد بيَّنَ القرآن مَن هُم الصالحون بياناً شافياً وكافياً بذكر صفاتهم، مثل قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

[1]- ابن باديس عبد الحميد-تفسير مجالس التذكير-ص:243.

[2]- ابن باديس عبد الحميد-تفسير مجالس التذكير-ص:243،242.

الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران:114،113][1].

فالربط الحاصل بين الآيتين قائم على بيان أوصاف الصالحين الذين رتب لهم الجزاء في الآية الأولى؛ فكانت أوصافهم مذكورة في الآية الثانية.

القاعدة الثانية: القراءتان الصحيحتان بمنزلة الآيتين.

يُعتبر اطلاع المفسر على اختلاف القراءات أمرا مهما للإلمام بمعاني الآيات وضبط تفسيرها ابتداء من كلام الوحي نفسِه، كما أن هذا التعدد الوارد في قراءة الآيات يجب تفعيله في التفسير لفائدة إثراء المعاني وتوسيع دلالاتها، دون الاكتفاء بنسبتها لمن اشتهر بها من القراء، أو حشر وجوه الاختلافات الأدائية.

ففي تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ الآية [الفرقان:71]، بَيَّن أنها تحتمل معنيين، وهما متناسبان غيرُ متناقضين، ثم عطف على تعدد القراءات وأنها سائرة على هذا النمط، فقال: «من بلاغة القرآن أن تأتي مثلُ هذه الآيات بوجوه من الاحتمالات متناسبات غير متناقضات؛ فتكون الآية الواحدة بتلك الاحتمالات كأنها آيات: نظير مجيء الآية بقراءتين؛ **فتكون كآيتين**.

مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[2] [الحجرات:06]. وقوله تعالى في آية الوضوء: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[1] الآية [المائدة:05] بالنصب عطفاً على الوجه

---

[1]- ابن باديس عبد الحميد-نفسه-ص:347.

[2]- قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بالثاء بعد التاء في (فتبينوا) وبعدها باء مفتوحة مشددة وبعدها تاء مضمومة.

[عبد الفتاح القاضي-البدور الزاهرة-دار السلام-مصر-ط/2-1426هـ/2005م-ص:417].

والمراد من التَّبَيُّن : التعرّف والتفحص، ومن التثبت: الأَنَاة وعدم العجلة والتبصر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر. [الشوكاني محمد بن علي-فتح القدير- دار ابن كثير ودار الكلم الطيب- دمشق، بيروت-ط:01- 1414هـ-ج:05/ص:71]

فيفيد غسل الأرجل، وتلك هي الحالة الأصلية العامة. وبالخفض عطفا على الرؤوس فيفيد مسح الأرجل، وتلك هي حالة الرخصة عند لُبس الخفاف»[2].

وَجَّهَ ابنُ باديس بهذه القاعدة آيتين وردت فيهما قراءات متواترة، تفيد كل منهما معنى زائدا على المعنى الأول، أو مكملا له كما في الآية الثانية؛ وهو معنى التناسب الذي ذكره ابن باديس.

وقد سار ابن باديس في إدراج القراءات في تفسيره على هذا النهج[3]، حيث كان يستعين بها في خدمة المعاني وإبراز تكاملها الدلالي، وهو حالة تعلق القراءات بالدرس التفسيري.

واهتمام ابن باديس بذكر اختلاف القراءات في تفسيره – على قلة تلك المواضع لصغر حجم التفسير– يوجهنا إلى أهمية اطلاع المفسر على تعدد القراءات في الآية المفَسَّرة، وهو مما لا ينبغي إغفاله، خصوصا إذا تعلق بأحد القراءتين إيضاحٌ لمعنى القراءة الثانية، كما هو الحال في الأمثلة السابقة.

القاعدة الثالثة: بيان النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على بيان غيره.

فسر النبي ε لصحابته ما غاب عنهم من معاني الآيات التي سألوه عنها، أو ما بادرهم ببيان معانيها وإيضاح أحكامها قولا أو فعلا. وقد كان هذا البيان النبوي غير شامل لجميع الآيات، بل بقدر الحاجة. لكنه ملزم لمن جاء بعده، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:44].

---

[1]– قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب اللام والباقون بكسرها. [البدور الزاهرة– ص:152]

[2]– ابن باديس عبد الحميد–تفسير مجالس التذكير–ص:230.

وينظر في توجيه القراءتين: [الطبري محمد ابن جرير–جامع البيان عن تأويل آي القرآن–ج:21/ص:349. ج:08/ص:189.]

[3]– ينظر: تفسير ابن باديس–ص:110، ص:236، ص: 350.

فأخباره داخلة ضمن الوحي، ولهذا كان المعتمدُ على بيانه للقرآن؛ فلا يقدم عليه غيره ولا يُمترى في بيانه.

وتعامل ابن باديس مع هذه القاعدة المقررة عند العلماء، كان في مقام تقديمها وإبرازها على غيرها في تفسيره، فنجده يشير إلى بيان النبي ε بعنوان خاص.

مثال: في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون:51] وضع ابن باديس ما جاء عن النبي ε في هذه الآية في مقام منفرد للاهتمام به، فقال:

«**بيان نبوي:**

خرَّج مسلم في صحيحه من طريق أبي هريرة- رضي الله عنه- أن رسول الله ε قال: "أيها الناس، إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً. وإن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون:51].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة:172].

ثم ذكر الرجلَ يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغُذِّيَ بالحرام، فأنى يستجاب لذلك [1]".

فبين الحديث الشريف أن الله طيب أي منزه عن النقص في ذاته وصفاته وأفعاله، تنعم العقول والأرواح بمعرفته- كما يليق به- ومحبته.

وأنه لا يقبل من الأعمال إلا طيباً أي صالحاً في نفسه خالصاً من شوائب المخالفة والرياء والشرك وبين أن الشرع عام للرسل وللأمم، ولا يستثنى من هذا إلا ما دل الدليل على اختصاصه بالرسل، وبيَّن أن أكل الحلال هو الذي يثمر قبول

[1]- صحيح مسلم-كتاب الزكاة-باب قبول الصدقة من الكسب الطيب-رقم:65.

الدعاء. والدعاء هو مخ العبادة؛ فإذا رُدَّ عليه فقد ردت عليه عبادته، فكان هذا البيان النبوي على مقتضى ما أفاده ترتيب الأمرين في الآية»[1].

فابن باديس –رحمه الله– بنى تفسير الآية على ما ورد من بيانها في الحديث، ثم فَرَّع عليه الأحكام المستنبطة.

– كما يوجهنا ابن باديس إلى أن البيان النبوي لا يقتصر على القول فقط وإنما يتعداه إلى الفعل، وهو ما كان يمتثِلُه النبي ε من آيات القرآن حتى غدا تطبيقا عمليا للآية.

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الذاريات:50] جمع ابن باديس بينهما، فقال: « **بيان نبوي قولي**:

قال عليه الصلاة والسلام فيما يُقال عند النوم: " لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك "[2].

والملجأ هو المهرب الذي يهرب إليه، والمنجى هو مكان النجاة؛ فبين لنا أنه لا يكون الهرب إلا إلى الله، ولا تكون النجاة إلا بالهرب إليه فمن هرب لغيره كان من الهالكين.

كما بين لنا أن كل ما يجري في هذا العالم فهو بقدره؛ فلا مهرب ولا نجاة مما خلق وقدر إلا إليه.

بيان نبوي عملي:

روى أحمد وابن جرير عن حذيفة بن اليمان τ: أن رسول الله ε كان إذا حزبه أمر صلى[1] وفزع للصلاة. يعني: إذا نزل به مهم أو أصابه غم فزع للصلاة.

---

[1]– تفسير ابن باديس–ص:355.

[2]– رواه البخاري في صحيحه من حديث البراء بن عازب–كتاب الوضوء–باب فضل من بات على الوضوء–رقم:244.

فبين لنا بالفعل أنَّ الفرار إلى الله بالتلبس بطاعته، وصدق التوجه إليه، والدعاء والتضرع والخشوع له، والاستسلام لدينه وشرعه، والإخلاص في عبادته والاعتماد عليه. وذلك كله موجود على أكمله في الصلاة..»[2].

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن تعلق السنة النبوية بتفسير الكتاب غير قاصر على التعلق المباشر اللفظي، ففيها جانب مهم من التعلق الذي يمكن وصفه بغير المباشر، عبر عنه ابن باديس بـ"البيان العملي"، ولذلك عطف به على "البيان القولي"، مما يوضح أن منهج ابن باديس في التعامل مع التفسير لم يكن جامدا حرفيا، بل هو مبني على الفهم العميق والمتكامل للسنة ودورها التشريعي والتفسيري.

المطلب الثاني: قواعد التفسير المتعلقة باللغة.

نزل القرآن الكريم بلسان العرب وعلى وفق مقتضيات وأحوال خطابها؛ فتفسيره من هذا الجانب ينبغي أن يُراعى فيه معهودها.

وقد يبين الشاطبي أهمية هذا الطريق في استنباط أصول تفسير الكتاب العزيز، فقال: «- القرآن — في ألفاظه ومعانيه وأساليبه عربي، بحيث إذا حقق هذا التحقيق سلك به في الاستنباط منه والاستدلال به مسلك كلام العرب في تقرير معانيها ومنازعها في أنواع مخاطباتها الخاصة»[3].

وابنُ باديس في تفسيره ركز في القواعد التي انطلق منها على أصل الاستدلال بعادة العرب وطرائق أساليبها في الخطاب، وقد عني كبار المفسرين من الصحابة الكرام بالاستعانة- عند تفسير القرآن الكريم- بمعرفة عادات العرب، واعتمادها دليلاً على صحة مذهبهم في التفسير.

---

[1]- أحمد بن حنبل أبو عبد الله - مسند الإمام أحمد بن حنبل-مؤسسة قرطبة — القاهرة-د.ت- ج:05/ص:388-رقم:23347.

[2]- تفسير ابن باديس-ص:364.

[3]- الشاطبي —الموافقات-ج:01/ص:18.

وفي ما يلي بيان للقواعد التي اعتمدها في هذا المنحى:

القاعدة الأولى: معرفة عادة العرب في الخطاب مُعين على ترجيح المعاني في التفسير.

إن معرفة عادات العرب في كلامها وأحوال مخاطباتها الواردة في أشعارهم ومنثور أقوالهم أمر لا بد منه بالنسبة للمفسر حتى يقل خطؤه في التفسير، فالقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين أي: بمضمون الألفاظ المتداولة عند العرب زمن التنزيل وبأساليبهم المعتادة في الخطاب، قال ابن القيم –رحمه الله–: «للقرآن عرف خاص، ومعانٍ معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانية»[1]، وينتج ذلك عن استقراء وتتبع لتوظيف اللسان العربي في المعاني.

وقال الشاطبي: «لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثمَّ عرف، فلا يصح أن يجرى في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جارٍ في المعاني والألفاظ والأساليب»[2]، ومن عادة العرب في خطابها أنها توجه الكلام لمن لا تقصده على سبيل التعريض بغيره لغرض محدد.

مثال: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء:29]، توجه الآية إلى السبيل الأمثل في إنفاق المال وهو الاعتدال والتوسط بين البخل بالنفقة في حقوق الله، وبين الإسراف الذي لا يبقي صاحبه على شيء من ماله، فجاءت الآية تعلمنا بأدب الإنفاق في صورة بلاغية على طريق الاستعارة التمثيلية.

---

[1] – ابن قيم الجوزية محمد ابن أبي بكر– بدائع الفوائد –ت:هشام عبد العزيز عطا–مكتبة نزار مصطفى الباز–مكة المكرمة–ط:01– 1416هـ /1996م–ج:3/ص:385.

[2] – الشاطبي إبراهيم بن موسى – الموافقات في أصول الأحكام–ت:أبو عبيدة مشهور آل سلمان–الناشر: دار ابن عفان–ط:01–1417هـ/ 1997م–ج:2/ص:131.

وشاهد القاعدة من هذه الآية هو من يتوجه إليه الخطاب وهل يدخل فيه النبي ε؟ لأن العرب قد توجه الخطاب للسيد وهو غير مقصود به تعريضا وإحالة على التابعين له، يقول ابن باديس-رحمه الله- في تفسير هذه الآية: «والمخاطب بهذا الخطاب إمَّا مفرد غير معين، فيشمل جميع المكلفين غير النبي ε لأنه كان يأخذ لعياله قوت سنتهم حين أفاء الله عليه.. وما كان ملوماً ولا محسوراً، بل كان على ذلك صباراً شكوراً مشكوراً، وإما هو النبي ε والمراد أمته، وعادة العرب أن تخاطب سيد القوم، تريد القوم، وتعبر بالمتبوع عن أتباعه، ونظير هذه الآية في ذلك: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس:94]، ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[الزمر:65]؛ فالنبي ε غير داخل في هذا الخطاب بإجماع»[1].

وبهذا يتوجه ابن باديس في توظيف قاعدة مراعاة عادة العرب في الخطاب إلى رفع احتمال توهم قصد النبي ε مباشرة بالخطاب لسمو خُلُقه عن الشح والبخل، وإنما هو تعليم لأمته وإرشاد لها.

القاعدة الثانية: مراعاة حال الأعم الأغلب من الناس في تنزيل الخطاب.

الأصل في الخطاب القرآني أن يأتي عاما وملائما لحال الأعم الأغلب من المخاطَبين به؛ فيراعيَ ظروفهم وطاقاتهم، ويكلفهم بما هو في وسعهم، ولا يخرج عن ذلك إلا بنص يقتضي التخصيص، فلا اعتبار لمن خُص بمَلَكات أعلى من الآخرين؛ وهذا ليكون أدعى إلى الاهتمام به وتطبيقه.

مثال: نزلت الآية السابقة[2] في هذا الشأن فلم تراع -في ضبط السبيل الأمثل لإنفاق المال- مَن شارفت صفاتهم على الكمال، وتعاظمت أنفسهم عن التطلع للمال ؛ وبالتالي فحالهم في الإنفاق ليس كحال غيرهم لضآلة تعلق قلوبهم بالدنيا،

[1]- ابن باديس عبد الحميد-تفسير مجالس التذكير-ص:86.

[2]- وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء:29] .

ومن ذلك ما جاء عن عائشة τ قالت : قال رسول الله ε: «إن كنتِ تريدين الإسراعَ واللُّحوقَ بي فَلْيَكْفِكِ من الدنيا كزاد الرَّاكب، وإيَّاكِ ومُجالسةَ الأغنياء، ولا تَسْتَخْلِقي ثَوبا حتى تُرَقِّعيهِ».[1] قال عروة : « فما كانت عائشة تَستَجِدُّ ثوبا حتى تُرَقِّعَ ثوبَها، وتُنَكِّسَهُ، قال: ولقد جاءها يوما من عند معاوية ثمانون ألفا، فما أَمسى عندها دَرهم، قالت لها جاريتها: فهلا اشْتَرَيتِ لنا منه لحما بدرهم ؟ قالت: لو ذكَّرتيني لفعلتُ »[2]، ولو روعيت مراتبهم لضاق الحال على من هو دونهم.

قال ابن باديس –في تفسيرها–: « وقد جاءت الآية الكريمة على مقتضى **حال الأعم الأكثر** لأنها قاعدة عامة في سياسة الإنفاق، وشأن القواعد العامة أن يعتبر فيها جانب الأعم الغالب ولا يلتفت للنادر »[3] .

فمراعاة الحال الغالبة تكون بالنسبة للأفراد وهو ما تقدم بيانه، وتظهر هذه القاعدة أيضا كمنهج مطرد بالنسبة للزمان والمكان، وذلك واضح في تنزل القرآن بمرحلتيه المكية والمدنية، فالمسلمون قبل الهجرة خوطبوا بأصول الإيمان والتزام مكارم الأخلاق، وتوالى تحدي القرآن للمعرضين عنه، ثم انتقل القرآن المدني بهم إلى تفصيل أحكام الشريعة ومحاجة اليهود والنصارى، وكشف صفات المنافقين تماشيا مع تغير بيئة نزول القرآن الكريم.

القاعدة الثالثة: الإيجاز في القرآن يفيد نظير المعنى أو ما هو أحرى منه.

يعتبر أسلوب الإيجاز في الكلام من دأب الفصحاء، فلا تكون الزيادة في الكلام بعد تمام المعنى بألفاظه الدالة عليه إلا لفائدة ونكتة، أو يكون في الكلام

---

[1]– الترمذي محمد بن عيسى–الجامع الصحيح "سنن الترمذي"– ت:أحمد محمد شاكر– دار إحياء التراث العربي–بيروت–ج:04/ص:245.

[2]– ابن الأثير مجد الدين الجزري –جامع الأصول في أحاديث الرسول–ت: عبد القادر الأرنؤوط–مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان–الطبعة الأولى:1390هـ/1970م–ج:4/ص:671.

[3]– تفسير ابن باديس–ص:87.

حشو، إذ الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، وعليه يذكر العلماء أن لا زائد في القرآن بمعنى: أنه لا يوجد في القرآن كلام ليس له معنى غير مفيد[1]؛ ولهذا يكثر في القرآن حذف جواب الشرط أو القسم إذا دل ما قبله عليه لغرض بلاغي.

ومن مظاهر الإيجاز في اللفظ العائد على المعاني بالتكثير: التنبيهُ بالأعلى على الأدنى، أي من هو دونه في الرتبة فيشمله اللفظ بالأولية.

مثال: من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء:34]، يشير ابن باديس- في تفسيره- لهذه القاعدة في النظم القرآني فيقول: «نهى تعالى عن قربان مال اليتيم إلا بالوجه الذي هو أنفع .. وفي هذا النهي- بطريق الأحرى- تحريم أخذ مال اليتيم بالباطل والتعدي عليه ظلماً.

ومثل اليتيم في وجهي النهي المتقدمين غيرُه، فكل ذي ولاية أو أمانة على مال غيره يجب عليه أن يتحرى التحريم المذكور، كما يحرم على كل أحد أن يتعدى على مال غيره.

وإنما خُص اليتيم بالذكر لأنه ضعيف لا ناصر له، والنفوس أشد طمعاً في مال الضعيف، فالعناية به أوكد والعقوبة عليه أشد.

ومن تأدب بأدب الآية في مال الضعيف، كاليتيم، كان حقيقاً أن يتأدب بأدبها في مال غيره.

ومن بليغ **إيجاز القرآن** في بيانه أنه يذكر الشيء ليدل به على نظيره، أو الذي هو أحرى بالحكم منه، أو لكون امتثال الحكم الشرعي فيه داعياً إلى امتثاله في غيره بالمساواة أو الأحْروية»[2].

---

[1]- السبت خالد - قواعد التفسير -ج:1/ص:354.

[2]- تفسير ابن باديس-ص:95.

كما أنه نبه في الآية السابقة إلى موضع آخر من الإيجاز في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء:34]، فكافل اليتيم ملتزم ضرورة بحفظ مال اليتيم وبدنه، وعدم التعدي على ماله.

ويرتبط بقاعدة الإيجاز أمر آخر هو من تمامه، هو تقدير المضمر في الإيجاز، ويشير إليه ابن باديس في القاعدة الموالية.

القاعدة الرابعة: يُحمل التقدير في الآية بما يحقق حسن الأدب فيها.

التقدير في القرآن الكريم هو اعتبار لفظ في المعنى أُضمر في النظم القرآني لغرض بلاغي كإفادة العموم، ويذكر العلماء أن التقدير على خلاف الأصل فينبغي التقليل منه، لأن الإظهار أولى من الإضمار[1]، واللفظ إذا دار بين الاستقلال والافتقار إلى تقدير محذوف فالاستقلال مقدم، لأنه هو الأصل، إلا بدليل منفصل على لزوم تقدير المحذوف[2].

ثم إن المقدَّر ينبغي أن يكون موافقا للغرض، وفصيحا من جهة اللغة محاكيا للأسلوب القرآني، بحيث ينجم عن تقديره زيادة بيان يُترك للمتلقي استيعابُه والتفطن إليه.

ويضع ابن باديس في هذا الإطار قيدا مهما ربما يهمله من يستشهد بالآيات فيحتاج إلى التقدير، وهو مراعاة حسن الأدب في ذلك المقدر، فإنه من المعلوم أن العرب لا تقدر من الألفاظ إلا ما لو نطقوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام، كما هي حالهم بالنسبة للملفوظ به[3] .

---

[1]- السيوطي جلال الدين - الإتقان في علوم القرآن -دار الفكر-لبنان-1429هـ/2008م- ج:2/ص:382.

[2]- الشنقيطي محمد الأمين-أضواء البيان -الناشر:دار الفكر -بيروت – لبنان-د.ر-1415 هـ-1995م- ج:6/ص:113.

[3]- السبت خالد - قواعد التفسير-ج:1/ص:375.

وإذا كان الحال هكذا بالنسبة لجودة اللفظة المقدرة؛ فإنه بالنسبة لسلامتها من المعارِض الشرعي وسَوْقِها على تمام الأدب مع القرآن من باب أولى.

مثال: في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق:1]، تقدير المنادى لفعل (قل) وهو النبي ε يكون بوصف النبوة أو الرسالة دون اسمه المجرد، لمنافاته الأدب في حق النبي ε .

يقول ابن باديس: « ومن حسن الأدب في مقدَّرات القرآن أن تقدِّر في مثل هذا الأمر "أيُّها الرسول" أو: "أيُّها النبي"، لأنهما الوصفان اللذان نطق بهما القرآن في نداء النبي ε، وأن لا نقدر: "يا محمد"، كما هو جار على الألسنة وفي التصانيف[1]، فإن القرآن لم يخاطبه باسمه، والأمرُ لنبيّنا أمرٌ لنا»[2] .

وكذلك الشأن بالنسبة لباقي السور المصدرة بفعل الأمر، والملاحظ على هذه السور في خصوص مناسبات نزولها أنها وردت على إثر أسئلة للمشركين أرادوا من خلالها التهكم على النبي ε، أو إظهار عجزه أمامهم؛ فلم يلتزموا في سؤالهم الأدب لا في نفس النداء والسؤال للنبي ε، ولا في طلبهم منه.

يقول ابن عطية في تفسير سورة الإخلاص: «رَوى أبي بن كعب أن المشركين سألوا رسول الله ε عن نسب ربه –تعالى عما يقول الجاهلون– فنزلت هذه السورة، وروى ابن عباس أن اليهود دخلوا على النبي ε فقالوا: "يا محمد صف لنا ربك وانسبه، فإنه وصف نفسه في التوراة ونسبها"، فارتعد رسول الله ε حتى خر مغشياً عليه، ونزل عليه جبريل بهذه السورة، وقال أبو العالية: "قال قتادة : الأحزاب لرسول

[1]– ينظر إلى ورود النهي عن ذكره ε باسمه المجرد في القرآن:– الشنقيطي محمد الأمين– أضواء البيان– ج:05/ص:557.

[2]– تفسير ابن باديس–ص:371.

الله ε: انسب لنا ربك، فأتاه الوحي بهذه السورة"»[1]. فحري إذا ربط وصف النبوة أو الرسالة بلفظ (قل) عند اقتضائه –كما نبه عليه ابن باديس– لمجانبة سلوك المشركين في خطابهم عند تقدير الكلام في كتاب الله تعالى.

القاعدة الخامسة: طريقةُ القرآن للوصولِ إلى محل العبرة المزاوجةُ بين المدح والذم.

ينبه ابن باديس في تفسيره على قاعدة متعلقة بالقصص القرآني، وهي أن العبرة في القصة تحصل بوضع السامع بين طرفي المدح والذم؛ فيتوجه ذهن السامع إلى الوسط بين التفريط والمغالاة بالنسبة لأحوال من أورد الله تعالى ذكرهم، إذ لما كان القرآن الكريم كتابَ هداية وبيان بَعُدَ أن يسوق خبر قوم دون عبرة، أو دون تنبيهٍ على محل العِظة فيه.

مثال: ذكر ابن باديس أن القرآن الكريم عند تعرضه لذكر العرب فإنه تارة يمدحهم، ويثني على تاريخهم وحضارتهم كأمة عاد وثمود، ويذمهم تارة أخرى ويعيب عليهم قبيح عوائدهم. ثم يتخلص للعبرة بين هذين الطرفين، وهي أن القرآن لا ينكر على الناس مؤهلاتهم وما وصلوا إليه من تقدم حضاري وتشييد في البنيان؛ وإنما ينكر عليهم لوازم تلك القوة التي وصلوا إليها بمدد من الله تعالى، فيتصرفون فيها على غير ما خطبوا به، فنجدهم يبطشون بالضعيف ويطغون على غيرهم، ويرفضون الانقياد للحق والإذعان للرسل وهم يرشدونهم للهدى اتكالا على قوتهم.

يقول –رحمه الله– في أمة عاد: « هي أمة عربية ذات تاريخ قديم ومدنية باذخة ذكرها القرآن، فذكرها بالقوة والصولة وعزة الجانب، ونعى عليها الصفات الذميمة التي

[1]– ابن عطية عبد الحق–المحرر الوجيز– ت:عبد السلام عبد الشافي–دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان– ط:01–1422هـ/2001 م–ج:5/ص:536.

تنشأ عن القوة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:15].

ومن هذه الآية وحدها نستفيد أن عادًا كانت أشد الأمم قوة، وأنها ما بلغت هذه الدرجة من القوة إلا بمؤهلات جنسية طبيعية للملك وتعمير الأرض، وأن تلك المؤهلات فيها وفي غيرها من شعوب العرب هي التي أعدتهم للنهوض بالرسالة الإلهية.

وإن القرآن لا ينكر عليهم هذه المؤهلات، وإنما ينكر عليهم لوازمها، ولا ينكر عليهم القوة والعظمة، وإنما ينكر عليهم أن يجعلوها ذرائع للباطل والبغي»[1].

ثم يصف هذا الأسلوب في الإنصاف والمزاوجة بين المدح والذم بأنه «طريقة القرآن بعينها، فهو يعيب من العرب رذائلهم النفسية كالوثنية ونقائصهم الفعلية كالقسوة والقتل. وينوه بصفاتهم الإنسانية التي شادوا بها مدنياتهم السالفة واستحقوا بها النهوض بمدنية المدنيات»[2].

وقريب من هذا المعنى ما ذكره الشاطبي –رحمه الله– في كتابه الموافقات في طريق استخلاص محل العبرة من القصة القرآني داخل سياقها، فيقول : « كل حكاية وقعت في القرآن، فلا يخلو أن يقع قبلها أو بعدها وهو الأكثر رد لها أوْ لا، فإن وقع رد فلا إشكال في بطلان ذلك المحكي وكذبه؛ وإن لم يقع معها رد فذلك دليل صحة المحكي وصدقه.. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية[الأنعام:91]؛ فأعقب بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ الآية [الأنعام: 91] »[3].

---

[1]– تفسير ابن باديس–ص:393،394.

[2]– المصدر نفسه–ص:393.

[3]– الشاطبي–الموافقات في أصول الأحكام –ج:4/ص:158.

فكلام الشاطبي يوجه إلى استخلاص العبرة من سياقها اللغوي، بينما يستخلصها ابن باديس من المعنى العام الذي أتت فيه القصة من مجموع الآيات المتعلقة بها، وهو منهج دقيق سليم المؤدَّى في التفسير لمن تأمله.

القاعدة السادسة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

تشتهر هذه القاعدة في كتب أصول الفقه، وأصلها نابع من تتبع دلالة الاستعمال اللغوي، ويحتاج المفسر إليها أيضا لتوظيفها في التفسير نظرا لأهميتها، خصوصا في أسباب النزول، فما نزل من القرآن لسبب خاص أو في أقوام معينين؛ فإن حكمه الوارد فيه لا يختص به دون ما يمكن أن يعمه لفظه، إلا بدليل أو قرينة ظاهرة تقتضي الخصوصية؛ فإن لم توجد فالحكم عام وشامل لمن نزل في خصوصه الخطاب ولغيره.

يقول ابن تيمية –رحمه الله-: «إذا نزلت الآية لسبب خاص ولفظها عام كان حكمها شاملا لسببها ولكل ما يتناوله لفظها؛ لأن القرآن نزل تشريعا عاما لجميع الأمة؛ فكانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص سببه»[1]، وقد وظف ابن باديس هذه القاعدة في تفسيره بشكل جلي.

مثال: نزل قول الله تعالى:﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:31]، يعيب على العرب ويشنع عليهم حالهم في الجاهلية من قتل الأولاد خشية الفقر والإقتار، وهو السبب العام الذي نزلت الآية بشأنه، غير أن حصر دلالة الآية في المعنى السابق يؤدي إلى تحجير معنى الآية ويُفَوِّتُ الغرض منها، ألا وهو شمولية النهي عن الإضرار بالنسل بكل وسيلة تؤدي إلى ذلك فينسحب حكم التحريم عليه، وهو عموم اللفظ في مقابل خصوص

[1]– ابن تيمية تقي الدين– مقدمة في أصول التفسير–دار ابن الجوزي– القاهرة–ط:01–2005م– ص:166.

السبب السابق، ويبين ابن باديس هذا المعنى من تفسيره للآية بقوله : «**العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب**، والحكم يعم بعموم اللفظ كما أن ذكر سبب القتل في الآية لا يقتضي التخصيص، لأنه ذكر لتصوير الحال الذي كانوا عليه، فالقتل حرام لأي سبب كان.

وهذا الفعل الذي كان في الجاهلية على الوجه المتقدم – وهو فعل مؤد إلى قطع النسل وخراب العمران – لا تسلم منه الأمم الأخرى في مختلف الأزمنة والبلدان:

إما بالقتل بعد الولادة وإما بإفساد الحمل بعد التخليق، وهو حرام باتفاق.

وقد يكون بالإمتناع من التزوج أو بعدم الإنزال في الفرج وهو العزل»[1]، وبذلك لم يختص حكم الآية من النهي على نوع واحد من قتل الأنفس، بل هو عام لكل ما يؤدي إلى ذلك.

القاعدة السابعة: تنويع الخطاب محقِّقٌ لنكتةٍ في تفسير القرآن.

جاء القرآن الكريم في أسلوبه ونظم ألفاظه على الوجه الأكمل والأعلى من البلاغة والفصاحة، فكما نجد ألفاظه متعانقة تحوي في طياتها المعاني العظام مع اقتصاد في الكلمات، نجد في المقابل أيضا اعتناءً بنوع الأسلوب الخطابي الذي يجذب السامع ويستميلُه إليه، ويجدد له نشاطه في الإنصات وإحضار القلب للتدبر.

ومن القواعد المعتبرة في هذا الإطار ما يسميه ابن باديس بـ"تنويع الخطاب"، وهو عند البلاغيين "أسلوب الالتفات" حيث يتم تنويع الضمائر داخل السياق الواحد، كالانتقال من ضمير الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم .

[1]– تفسير ابن باديس–ص:91

ولهذا الأسلوب قيمة فنية كبرى عند البلاغيين، وتتحقق فائدته في إمتاع المتلقي وجذب انتباهه بذلك التحول من ضمير إلى آخر، مع تلائمٍ في نسق التعبير عن المعاني التي يشير إليها كل ضمير.

يقول الزمخشري: «الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد»[1].

ونظرا لدقة هذا الأسلوب، فإن تذوقه يحصل للمفسر الحاذق الذي تمرس الأسلوب القرآني.

مثال: في قول الله تعالى:﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الذاريات:47-50]. ينبه ابن باديس إلى أن هذه الآيات قد احتوت مستويين من الخطاب، فيقول:

«**نكتة التنويع**:

جاءت الثلاث الآيات الأول كما يكون قولُها من الله، وجاءت هذه الآية ﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ كما يكون قولها من النبي ε **تنويعا للخطاب** وتفننا، فإنه لما كان ما في هذه الآية هو المقصود حُوِّلَ أسلوبُ الكلام من الإخبار إلى الأمر تجديدا لنشاط السامع، وبعثا لاهتمام المخاطَبين، وحثًّا لهم وتوكيدا عليهم.

وفيه تنبيه على أن ما يقوله النبي ε مثل ما يقوله الله في وجوب الإيمان والامتثال»[2].

---

[1]- الزمخشري محمود بن عمر-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل-دار إحياء التراث العربي-بيروت-د.ت -ص:56.

[2]- تفسير ابن باديس -ص:361.

فتحققت بهذه الإشارة للتنويع الحاصل في الآيات فائدة تفسيرية، وظهر أن التغاير مقصود لمن تأمله وأمعن النظر في مغزاه.

خلاصة:

بعد جمع قواعد التفسير عند ابن باديس مع تطبيقاتها في تفسيره، نخلص إلى:

– أن ابن باديس قد راعى في تفسيره –على صغر حجمه واختصاره– منهج التقعيد لتفسيره، مما يدل على أنه ما خاض في التفسير إلا وهو مطلع على رصيد وافر من الأصول المنهجية في التفسير، إذ نجد من التفاسير من تفوق تفسير مجالس التذكير بأضعاف حجمه، لكن زادها من التقعيد زهيد .

– استمداد قواعد التفسير يكون من علوم اللغة العربية وأصول الفقه وغيرها من علوم الوسائل، فإن هذه القواعد لما كانت وسائل لفهم القرآن واستنباط أحكامه وحِكَمه؛ فكذلك هذه العلوم هي خادمة للقرآن الكريم وتفسيره.

– اهتمام ابن باديس بالقواعد اللغوية في التفسير كان واضحا في بناء تفسيره.

– إن قواعد التفسير ليست خاصة بالمفسر فقط، وإنما هي لكل متعامل مع القرآن الكريم ولو متدبرا له، فاستعانته بها تفتح عليه أفقا جديدا من الفهم، كما أنه –بمراعاتها– لا يُحَمل القرآن الكريم من المعاني ما لا تحتمله آياته.

مصادر ومراجع الدراسة:

المصادر:

1– **ابن باديس** عبد الحميد–تفسير مجالس التذكير– جمع وترتيب:توفيق محمد شاهين ومحمد الصالح رمضان–الناشر:دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–ط:02–1424هـ/2003م.

المراجع:

2- **أبو عبيد** القاسم بن سلام الهروي -غريب الحديث-ت:محمد عبد المعيد خان -دار الكتاب العربي – بيروت-لبنان- ط:01-1396هـ.

3- **أحمد** بن حنبل أبو عبد الله- مسند الإمام أحمد بن حنبل-مؤسسة قرطبة – القاهرة-د.ت.

4- **الأزهري** محمد بن أحمد أبو منصور-تهذيب اللغة-ت:عبد السلام هارون-الدار المصرية للتأليف والترجمة-مصر-د.ت.

5- **الباحسين** يعقوب بن عبد الوهاب-القواعد الفقهية-مكتبة الرشد وشركة الرياض للنشر-السعودية-ط:01-1418هـ /1998م.

6- **ابن سيده** علي بن إسماعيل المرسي- المحكم والمحيط الأعظم-ت:عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية-بيروت-1421هـ/2000م.

7- **البيهقي** أبو بكر أحمد بن الحسين-شعب الإيمان-ت: محمد بسيوني زغلول-دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان-ط:01- 1410هـ.

8- **ابن منظور** محمد بن مكرم الأفريقي- لسان العرب-دار صادر – بيروت-لبنان-الطبعة الأولى-د.ت.

9- **ابن الأثير** مجد الدين الجزري- جامع الأصول في أحاديث الرسول- -تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط- مكتبة الحلواني –مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان- ط:01-1390هـ/1970م.

10- **ابن تيمية** عبد الحليم- مقدمة في أصول التفسير-دار ابن الجوزي- القاهرة-ط:01-2005م.

11- **ابن عاشور** محمد الطاهر -التحرير والتنوير -دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس - 1997 م.

12- **ابن عطية** عبد الحق-المحرر الوجيز- ت:عبد السلام عبد الشافي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط:01- 1422هـ/2001م.

13- **ابن قيم** الجوزية- بدائع الفوائد —ت:هشام عبد العزيز عطا -مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة-ط:01-1416هـ/1996م.

14- **البخاري** محمد بن إسماعيل - الجامع الصحيح - ت:محمد الناصر-دار طوق النجاة-ط:01-1422هـ.

15- **التفتازاني** سعد الدين مسعود -شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه-ت: زكريا عميرات-دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان-ط:01-1416هـ/1996م.

16- **الترمذي** محمد بن عيسى-الجامع الصحيح "سنن الترمذي"- ت:أحمد محمد شاكر- دار إحياء التراث العربي-بيروت- د.ت.

17- **الجرجاني** علي بن محمد —التعريفات-ت: إبراهيم الأبياري- دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان-ط:01- 1405هـ.

18- **الحموي** أحمد بن محمد-غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط:01- 1405هـ/1985م.

19- **الخبيصي** عبيد الله بن فضل الله-شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق-د.ت.

20- **الروكي** محمد-نظرية التقعيد الفقهي-منشورات كلية الآداب —جامعة محمد الخامس-المغرب-1994م.

21- **الزمخشري** محمود بن عمر - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل-دار إحياء التراث العربي- بيروت-لبنان-د.ت.

22- **مسلم** بن الحجاج أبو الحسين-صحيح مسلم -دار إحياء التراث العربي-بيروت-ت:محمد فؤاد عبد الباقي-د.ت.

23- **السبت** خالد - قواعد التفسير-دار ابن عفان-القاهرة-مصر-ط:01-1421هـ.

24- **السيوطي** جلال الدين - الإتقان في علوم القرآن-دار الفكر-لبنان-1429هـ/2008م.

25- **الشاطبي** إبراهيم بن موسى-الموافقات في أصول الأحكام-ت:أبو عبيدة مشهور آل سلمان-دار ابن عفان-القاهرة- مصر-ط:01-1417هـ/1997م.

26- **الشنقيطي** محمد الأمين-أضواء البيان -دار الفكر -بيروت — لبنان-د.ر-1415هـ/1995م.

27- **الشوكاني** محمد بن علي-فتح القدير-دار ابن كثير والكلم الطيب-دمشق، بيروت-ط:01-1414هـ.

28- **فودة** سعيد-الميسر لفهم معاني السلم-دار الرازي-الأردن-ط:02-1425هـ/2004م.

29- **الطبري** ابن جرير-جامع البيان عن تأويل آي القرآن-دار هجر-د.ت.

30- **العك** خالد-أصول التفسير وقواعده-دار النفائس-بيروت-ط:02-1406هـ/1986م.

31- **الزركلي** خير الدين-الأعلام-دار العلم للملايين-بيروت-ط:15-2002م.

32- **الفيومي** أحمد بن محمد بن علي المقري - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي-المكتبة العلمية-بيروت-لبنان- د.ت.

33- **القاضي** عبد الفتاح -البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة-دار السلام-مصر-ط:02-1426هـ/2005م.

34- **الكفوي** أيوب بن موسى أبو البقاء-الكليات-مؤسسة الرسالة-بيروت-لبنان-ط:02-1419هـ/1998م.

35- **المناوي** محمد عبد الرؤوف- التوقيف على مهمات التعاريف- ت:محمد رضوان الداية -دار الفكر المعاصر-دمشق- ط:01-1410هـ.

36- **نويهض** عادل- معجم المفسرين-الناشر:مؤسسة نويهض الثقافية-لبنان-ط:03-1409هـ/1988م.